مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: الدور الاقليمي العراقي المنتظر
اسم الكاتب: أ.د. عبد الجبار احمد عبد الله، م.د. حسين مزهر خلف
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/258
تاريخ الاسترداد: 2026/05/25 02:42 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

(الدور الاقليمي العراقي المنتظر)
(ExpectingIraqi Regional Role)

أ.د عبدالجبار احمد عبدالله(*) م.د حسين مزهر خلف(**)

المقدمة (Introduction)

لكل دولة من الدول المكونة للمجتمع الدولي والفاعلة في العلاقات الدولية والاقليمية مقومات وادوات محددة ،وتتفاوت ادوار هذه الدول تبعاً لتلك المقومات والادوات، إذ هناك دول تؤدي دوراً دولياً مؤثراً وفاعلاً، والبعض الاخر تؤدي دوراً اقليمياً مؤثراً وفاعلاً.

إنَّ الدور الدولي او الاقليمي لكي يكون فاعلاً ومؤثراً، لا بد ان يستند الى مجموعة شروط تضفي عليه درجة من المصداقية وتحقق اهداف الدور. فالدولة تؤثر في قرارات الدول الاخرى بفعل قدرتها ، وقدرة الدولة في التأثير لا تنحصر في القوة العسكرية فقط، بل السياسية والاقتصادية والسكانية والتقنية والجغرافية وغيرها من المقومات الاخرى .

الى جانب المقومات ، هناك محددات أساسية تؤثر بشكل أو بآخر على دور الدولة، ومن هذه المحددات ما هو داخلي وما هو خارجي بين المقومات والمحددات، نحاول في هذه الدراسة ومن خلال أربعة محاور مناقشة وتحليل الدور الاقليمي العراقي المنتظر في ظل المقومات والمحددات للدور العراقي الاقليمي، وهذه المحاور هي :

المحور الاول : في مفهوم الدور .

المحور الثاني : مقومات الدور الاقليمي العراقي.

المحور الثالث : الدور الاقليمي العراقي بعد 2003 .

(*)(عميد كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد).

(**) كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

المحور الرابع : رؤية مستقبلية للدور الاقليمي العراقي.

المحور الاول : فـي مفهوم الـــدور

(In The Concept of Role)

الدور عند بارسونز **Parsons** هو الوظيفة نفسها ، بمعنى أنه السلوك الذي يؤديه الجزء من أجل بقاء الكل(1). ولذلك فقد ارتبط مفهوم الدور بالممارسة ، فهو يعبر عن انموذج منظم للسلوك. وتمثل الممارسة حصيلة السلوك سواء اكان السلوك الفردي المرتبط بتركيبة الفرد او السلوك الجمعي المعبر عن التفاعلية بين الافراد .

وهناك من يرى (أنَّ حدود الدور تتضمن تلك الافعال التي تتقبلها الجماعة في ضوء مستويات السلوك في نطاق الثقافة السائدة). والدور في علم الاجتماع السياسي يُمثل(انموذج منظم للسلوك فهو ينطوي على صفة الالتزام، فان كل دور وكل وضع له صلة بأدوار واوضاع أخرى ترتب التزامات على السلوك المعتمد)، هذا على صعيد الدور بصفته الجمعية أو المفردة(2).

والدور أعم وأوسع من السياسة الخارجية للدولة، إذ إنَّ السياسة الخارجية تُعد الية من ضمن اليات التعبير عن الدور وتنفيذه ، ويرتبط الدور بالوظيفة أو الوظائف الرئيسة التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر مدة زمنية طويلة وذلك في سعيها لتحقيق اهداف سياستها الخارجية (3) .

لذا يُمكن التعبير عنه– الدور – بوظيفة الدولة بوصفها أنموذجاً منظماً للسلوك ضمن مجموعة دول ، وكل منها يعبر عن نمط سياسي خارجي يختلف في تكوينه وامكانياته المادية والمجتمعية تبعاً للظروف المحيطة والمؤثرة بكل دولة(4) .

ووفقاً لما سبق ، يُمثل الدور تصور صانع القرارلتوجهات الدولةوفقاً للمقومات التي تتمتع بها دولته لدولته **The decision-maker perception for the orientations of the state in accordance to the ingredients of the state**، وتصوره للدوافع الرئيسة للسياسة الخارجية ، وللوظائف التي يمكن ان يؤديها وتوقعاته لحجم التغيير المتوقع في النظام الدولي بسبب

قيامها بهذه الوظيفة. وهو المحصلة النهائية لما تقوم به الوحدة الدولية من افعال وسلوكيات في ممارسة نشاطها الخارجي بهدف تحقيق اهداف سياساتها الخارجية (5).

ولذلك ، فان كل دولة لها دور لكن ليس بمستوى واحد ، إذ قد يكون دورها فاعل أو متوسط الفاعلية أو محدود الفاعلية وقد يكون غير مؤثر وغير فاعل ، وهذا الأمر يتحكم به اختلاف طبيعة الدول. لذا فأن على صانع القرار السياسي أنْ يحقق مجموعة من الاهداف والمصالح تتمحور وفقاً للدور الذي تؤديه الدول في المحيط الاقليمي والدولي. ومن ضمن تلك الاهداف المركزية (6) :

1. ضمان هيبة الدولة.
2. تفعيل دور التنمية .
3. تحقيق الرفاهية للمجتمع .
4. الاصلاح على جميع المستويات (السياسية والثقافية والاقتصادية) .
5. بناء قوة عسكرية وطنية فاعلة .

ودائما ما يقترن الدور بهدف أو مجموعة اهداف يسعى لتحقيقها سواء على المستوى الداخلي أم الخارجي أي ان الدور يرتبط بالهدف والذي هو (وضع معين يقترن بوجود رغبة مؤكدة عن طريق الوصول الى هذا الوضع وذلك القدر الضروري من الجهد والامكانات التي يستلزمها الانتقال بهذا الوضع من مرحلة التصور النظري البحث الى مرحلة التنفيذ او التحقيق المادي)([7]) .

وبهذا المعنى سيكون الهدف بمثابة بوصلة للدور الخارجي، ويمكن حصر أهداف أي وحدة دولية بثلاثة انواع(8):

1. مركزية**Central goals**:مرتبطة بكيان الدولة ، والواجب مراعاتها بصفة دائمة مهما كانت التكاليف .
2. وسطية **Intermediate goals**: ما دون كيان الدولة ، وترتبط بالرغبة في العيش المشترك .
3. هامشية**Marginally goals**: تصورات عامة عن مستقبل العلاقات .

ولهذا ، فان ادوار الدول تختلف تبعاً لتباين اهدافها واختلاف مصالحها وطبيعتها المتناقضة اساساً ، وكذلك لتباين مفردات القدرة التي تمتلكها . بصيغة أخرى ، إنَّ الادوار في النظام الدولي لا تفترض ان تكون متداخلة في كل المصالح وعابرة للقارات، اذ لا تشترك كل الاقطاب الدولية في مضامين ومصالح النظام الدولي كافة، وانما تكون الادوار رهينة المصالح وآليات تحقيقها لكل وحدة دولية (9) .

وللدور مدخلات داعمة يُعبر عنها بمجموعة المتغيرات المادية والمجتمعية التي تشكل عناصر القدرات القومية واهمها (10):

1. العمل الجغرافي**Geographical factor** 2. الموارد الاقتصادية**Economic resources** 3. العامل السكاني**The population factor** 4. القدرة العسكرية**Military capability** 5. العامل التقني.**Technical factor**

ولذلك فان تفاعل تلك المتغيرات وتفاوتها يُعتبر الاساس في تحقيق الدور الاقليمي والدولي.

المحور الثاني :مقومات الدور الاقليمي العراقي

(The Ingredients of the Iraqi Regional Role)

يتأثر الدور الاقليمي بعدد من المقومات الاساسية ، تتمثل بنوعية وطبيعة القدرة الاقتصادية والموضوعية والاجتماعية والخارجية والنفسية التي يستند عليها التعامل الخارجي للدولة.

وليس بوسع المتتبع للشؤون الجيوستراتيجية للدول إلا أنْ يعد العراق أحد أهم مفاصل التحكم في منطقة الشرق الاوسط، ومن خلالها الى العالم، ليس لكونه حسب وصفديك تشيني**Dick Cheney**نائب الرئيس الامريكي السابق بوش (يجلس على 10 % من احتياطيات النفط العالمية) بل للمقومات المتميزة الذي انفرد بها، ومنها:

1. جغرافياً ، يمثل العراق علامة جيوستراتيجية بارزة في منطقة الخليج العربي ومضايقها العالمية المهمة من جهة، وايران واتصالها بالبحر الابيض المتوسط عن طريق العراق وسوريا من جهة اخرى.

2. إنَّ موقعه الفلكي حسب خطوط الطول والعرض العالمية يمثل اضافة نوعية اسبغت عليه صفة الجسر الجوي الرابط بين افريقيا واسيا في قسمها الشرقي، وبين دول الخليج واوربا عبر سوريا وتركيا. هذا الموقع يعطي العراق أهمية استثنائية في النظريات الجيوبولوتيكية الحديثة التي ترى (أنَّ من يتحكم في نفط الشرق الاوسط يتحكم باقتصاديات العالم ومن يتحكم باقتصاد العالم يتحكم بالعالم)(11).
3. يقـع العراق ما بين خطي طول 45 ˚38 و45–˚48 شرقاً ودائرتي عرض 5 ˚29, 23–˚27 شمالاً. ولخطوط الطول والعرض أهمية من حيث المناخ والتنوع الزراعي اضافة الى قيام الصناعات الإنتاجية التي تعتمد على مناخات معينة (12) .
4. كذلك، يقع العراق في قلب الشرق الاوسط النابض وتحيط به معظم القوى الشرق اوسطية الفاعلة، وكونه يشكل مع ايران وتركيا رباعية اكبر القوميات فيه الفارسية والطورانية والعربية والكردية مُتمثلة بالعراق (13).
5. اقتصادياً، يمتلك العراق ثاني احتياطي نفطي في العالم بعد المملكة العربية السعودية في مساحاته المكتشفة، وطبق التقديرات حديثة فان حجم الاحتياطي العراقي من النفط الخام يصل إلى (150) مليار برميل، أي ما يعادل (14%) من إجمالي الاحتياطي العالمي (14).
6. كذلك يتمتع العراق بـخيارات استراتيجية عدة **Strategic options**، إذ بفعل موقعه في قلب الشرق الاوسط فانه يستطيع ان يقيم ذراعا عسكريا جيوستراتيجياً ممتداً من بحر قزوين الى البحر المتوسط بالتعاون مع روسيا من الشرق وايران في الوسط وسوريا في الغرب، وهذا الذراع يشكل نقطة انقطاع في خط الوصل بين قوات حلف شمال الاطلسي في تركيا ومضيق هرمز في الخليج مروراً بالعراق ودول الخليج، كذلك فان هذا الذراع يمثل اعاقة للحركة الاسرائيلية شمالاً عبر البحر المتوسط وصولاً الى الحليف التركي، ويعطي ميزة الوجود أو الحضور لروسيا في المياه الدافئة، ويوفر مراقبة دقيقة لحركة الحلف الاطلسي في اهم البحار الدولية. ومن ثم فان السيطرة المباشرة في العراق ستعطي القدرة على كسر الذراع في نقطة الوصل بين محوريه الشرقي والغربي (15).

فضلاً عن التماس الجغرافي للعراق مع دول الخليج، وواردات نفط هذه المنطقة الذي يعد الاكثر وفرةً في العالم، تُعد من أهمِّ مسوغات التنافس الدولي، كذلك القلق الامريكي من نشوء قوة اقتصادية عربية يُزيد من اهمية العراق الاقليمية كلما جرى التفكير بامكانية خلق قوة دولية في أهمِّ المناطق الحيوية في الشرق الاوسط (16).

وهنا تجدر الاشارة ايضاً، الى ان العراق يُمثل بالنسبة للولايات المتحدة الركيزة التي كانت يوما ما حائط الصد الاقليمي للاتحاد السوفياتي في ثلاثية حلف بغداد عام 1955 ، واليوم ليس هناك من قوة منافسةللولايات المتحدة اقليمياً سوى ايران، وبهذه المنافسة يُعطي موقع العراق اهمية استثنائية للوجود الامريكي في المنطقة(17).

المحور الثالث :الدور الاقليمي العراقي بعد 2003

Iraqi Regional Role after 2003

لم يكن للعراق دور مؤثر بالسياسة الاقليمية والدولية قبل 2003 الا بالمعنى السلبي، اذ كان العراق يُمثل احد الاسباب الرئيسة في تهديد الامن والسلم الاقليمي والدولي مما استدعى قيام حروب اقليمية عدة واخرى تكاد تصل الى الدولية. اما بعد 2003 وبعد تبدُل الفلسفة السياسية العراقية كان لا بد من اعادة النظر في علاقات العراق الاقليمية والدولية.

ومنذ التغيير في عام 2003 والى يومنا هذا، لا يزال العراق بحاجة الى رؤية خارجية مركزية واضحة ترتقي بمصالحه الوطنية وتعززها. إذ إنَّ للعراق مجموعة معقدة من المصالح الخارجية التي تتعلق ببناء القدرات العسكرية وتعزيز الاستقرار الامني وتشجيع الاستثمار والنمو الاقتصادي، وخاصة في قطاع الطاقة، وتأمين الحصول على المياه والكهرباء. وينبثق عدم الاتساق في الدور العراقي الخارجي من الطبيعة المتصدعة والمستقطبة لسياسته الداخلية والتأثيرات المتبقية للقوى الخارجية المتنافسة في العراق وجواره الاقليمي، خصوصا في ظل الحرب الدائرة في سوريا والعراق ضد الارهاب (18).

لقد حاولت الحكومات العراقية المتعاقبة بعد 2003 الى انتهاج سياسة تؤثر التنمية وتتجنب الدخول في صراعات اقليمية. اذ ابتعدت هذه الحكومات – بعد 2003 –

عن السياسة الخارجية القومية المؤدلجة التي وضعت العراق في حال توتر دائم مع الدول ذات القوميات الاخرى، واتجهت الى تبني سياسة خارجية اكثر واقعية تقوم على اساس تعزيز المصالح السياسية والاقتصادية الضرورية والمتنوعة. فضلاً عن تأكيد العراق على حاجته فياعادة بناء علاقاته مع الدول الاقليمية بالاتجاه الذي يساهم في تعزيز وحدة واستقرار البلاد والمنطقة(19).

كذلك،فان النأي عن الدخول في الصراعات الاقليمية وبناء علاقات ايجابية مع دول الجوار كان الخيار الذي اعتمدته الحكومات العراقية المتعاقبة منذ تسلمها السلطة في حزيران 2004 ، وما تلاه من الاعوام. فقد سعت الحكومات العراقية المتعاقبة دبلوماسياً لإيجاد بيئة اقليمية داعمة لاستقرار العراق أمنياً من جهة، ومن جهة اخرى اتجهت الجهود نحو الغاء الديون والتعويضات المفروضة على العراق، او تقليلها، فجاءت المشاركة في مؤتمر بروكسل في حزيران 2005 ومؤتمر عمان للدول المانحة في تموز 2005. وفي السنة نفسها كانت زيارة رئيس الوزراء العراقي السابق السيد ابراهيم الجعفري الى ايران والتي اثمرت عن وضع صيغ للتعاون معها اقتصاديا وامنيا وسياسيا (20) .

وتجدر الاشارة هنا، الى ما جاء به الدستور العراقي لعام 2005 في مادته الثامنة والتي أكدت على مبدأ حسن الجوار في علاقات العراق الخارجية، والتي باتت – المادة الثامنة – محفزاًرئيساً وركناً اساسياً للدور الاقليمي العراقي ما بعد التغيير(21) .

وبما ان الدستور يُعد الاساس القانوني والسياسي والمعياري لعلاقات العراق الخارجية، نرى تأكيدهُ على تبني العراق لسياسة خارجية من شأنها بناء علاقات اقليمية مبنية على اساس التعاون، كما لم يعلن عن معاداته لأي اتجاه سياسي أو فكري خارج حدود دولة العراق، واتباعاً لحقيقة ان العراق يملك السلعة الاستراتيجية عالمياً (النفط) ذات المردود المالي العالي، فأن الدور الاقليمي العراقي بعد 2003 يتمثل بـ([22]):

1. الادراك الكامل لقدرات العراق المادية وطبيعة النظام السياسي العراقي الجديد .
2. التخلي عن الادوار القيادية الاقليمية والتوجه لتعزيز وتنمية الاقتصاد والمجتمع العراقي.

3. اعتماد استراتيجية تصحيح الاخطاء وازالة آثار الاستراتيجية للصراعات والخلافات السابقة مع دول الجوار .
4. كسب الموقف الدولي والتركيز على النشاط الجمعي السلمي وتفعيل دور العراق في المنظمات الدولية .
5. اعتماد العلاقات التعاونية ونبذ التحالفات بكل اشكالها ومع كافة المنظومة الدولية .
6. تخليص العراق من أي قيد دولي أو استغلالي خارجي تحت أي ذريعة أو مسمى والخروج من دائرة العقوبات المفروضة على العراق .

لكن على الرغم من التغييرات الايجابية التي طرأت على توجهات الدور الاقليمي العراقي بعد 2003 ، الا انها لم تكن بالمستوى المطلوب. اذ كانت هناك إشكالات كبيرة أفضت إلى الكثير من الإخفاقات الواضحة في انجاز المستوى المطلوب من مهام الدور العراقي الاقليمي الجديد، وتلك الاشكالات تمثلت بما أملته قاعدة المحاصصة السياسية بشكلها الواسع والتي ساهمت في اضعاف الدور الاقليمي العراقي، فضلاً عن استمرار التنازع في الصلاحيات الدستورية بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية. كما أن الدور الاقليمي للعراق خلال المدة الماضية – اعوام ما بعد 2003 –تأثر سلباًنتيجة تضارب الرؤى السياسية التي تمثل وجهات النظر المختلفة للقوى السياسية العراقية المشاركة في السلطة إزاء العديد من المتغيرات الرئيسة التي تحكم الرؤيا العراقية الخارجية وتحدد نوعية العلاقات الاقليمية والدولية بالشكل الذي انعكس على وحدة ووضوح القرار السياسي العراقي الخارجي، مما أدى الى غياب رؤية وطنية واضحة فيما يتعلق بدور العراق الاقليمي في هذه المدة،الامر الذي ادى الى تأثر علاقات العراق مع دول المنطقة وحد من إمكانيات الدولة في إنهاء الكثير من الملفات المؤجلة كملف انفتاح الدول العربيةدبلوماسياً على العراق وانهاء الخلافات معها وإقناع الجميع بأن تجربة العراق السياسية الجديدة لن تنعكس سلباً على احد (23).

وتجدر الاشارة هنا، الى ان الاستجابة الاقليمية لفلسفة وخطاب وسلوك النظام السياسي العراقي الاقليمي بعد 2003 كانت متفاوتة تبعاً لمصالح الدول في هذا النظام الاقليمي.

المحور الرابع : رؤية مستقبلية للدور الاقليمي العراقي

(The Future of the Iraqi regional role)

بدايةً لا بد من طرح تساؤل مهم الا وهو : ما هي محددات الدور العراقي الاقليمي اليوم ؟.

What are limitations of the Iraqi regional role?

نقول ، انه بالرغم من محاولات الحكومات العراقية المتعاقبة على السلطة بعد 2003 بناء علاقات ايجابية مع دول الجوار الاقليمي وانهاء الخلافات والصراعات السابقة، الا انهكان هناك ثلاث محددات اساسية مؤثرة في اعادة تفعيل دور العراق الاقليمي، وهذه المحدداتهي (24) :

أولاً : (المحددات الداخلية)limitationsInterior: وتتمثل بالنظام السياسي في العراق وقدرته على الاتفاق على اولويات العراق ومصالحه وحدود دوره الخارجي في ظل تناقضات عدة ، اهمها : غياب الثقة بين القوى السياسية العراقية وتبني البعض منها لأجندات خارجية تسعى الى تحقيقها داخلياً. كذلك معوقات النهوض بالواقع الاقتصادي وتعزيز القدرات العسكرية العراقية.

ثانياً : (المحددات الخارجية)limitationsExternal، وتتضمن شقين :

أ. دولياً Internationally:وتتمثل برغبة ورؤية الولايات الاميركية نحو فرض او تحقيق استقرار اقليمي في اجمالي منطقة الشرق الاوسط ، يكون ضامناً لمصالحها وتطلعاتها .

ب. اقليمياً Regionally:يتعلق بمتغير العلاقات الاقليمية وميزان قواها الفاعلة.

أولاً : المحددات الداخليةlimitationsInterior

أ. (دستورياً)**Constitutionally**: بالرغم من الاحوال الشائكة التي رافقت عملية صياغة مسودة الدستور الدائم لعام 2005 والتي القت بظلالها على هذه الوثيقة، فأن ظروفاً لا تقل تعقيداً اعترضت تنفيذ الكثير من القواعد الدستورية، خاصة ان من ساهم في صياغة الدستور عمد الى ترك اشد القضايا حساسية الى ما بعد اقامة مؤسسات الدولة الدائمة ما ترك الباب مفتوحاً امام معضلات كبيرة اثر تأجيل البت بها على مجمل عملية بناء المؤسسات الدستورية للدولة واعادة الاعمار وتفعيل العملية الديمقراطية وغيرها من المهمات التي لا يمكن ان تستقيم بدونها الدولة ككيان سياسي – قانوني.

اذ ان وجود المؤسسات في النظام السياسي يحقق مزايا ومنافع عدة، فوجود المؤسسات يفيد في توجيه المواطن بأنه عضو في جماعة وبهذا تُسهم في اخراجه من دائرته الخاصة وتجعله يهتم بشؤون الدولة ويسهم في معالجتها ومناقشتها (25).

لذا احتلت مسالة تنظيم وانشاء المؤسسات السياسية والدستورية في النظام العراقي بعد التغيير اهمية كبيرة ومرحلة مهمة في الانتقال نحو الحكم الديمقراطي، الا ان الملاحظ ان الدستور العراقي لعام 2005 احتوى الكثير من الغموض بخصوص توزيع الصلاحيات بين السلطات، فهو ابتداءً لم يوضح طبيعة النظام السياسي في العراق، اذ نصت المادة (47) منه، على ان نظام الحكم دستوري نيابي (برلماني) ديمقراطي اتحادي، فيما نصت مادةً اخرى على ان النظام قائم على اساس الفصل بين السلطات، ومن ثم فان الملاحظ لمواد الدستور المتعلقة باختصاص السلطتين التشريعية والتنفيذية والعلاقة بينهما، يُرى ان النظام العراقي بموجب الدستور الدائم هو بمثابة خليط بين مبدأ الفصل بين السلطات ومبدأ التعاون وتوازن السلطات، وهذا ما يجعل المهتمين يصفونه بانه نظام مختلط بين البرلمانية والرئاسية والجمعية، مما يجعل السلطات تتأرجح بين الفصل والتعاون واللاتوازن (26)، مما ادى هذا الوضع الى ان يكون الدستور عائقاً امام قدرة العراق على تأدية دور اقليمي فاعل.

ب. (سياسياً)**Politically**: في ظل نظام سياسي يرتكزعلى (ديمقراطية توافقية) تحكمها ديناميات متعددةكما وصفها (ارنت ليبهارت) في كتابهالديمقراطية التوافقية في المجتمعات المتعددة([27])، غالبا ما تكون السياسة الخارجية سببا للخلافات الداخلية بين الاطراف

السياسية, بل ان الاصل في العراق هو الخلاف حول تصور المصالح الوطنية في اطار البيئة السياسية الدولية . وفي تفكير اوسع لايمكن لصانع القرار السياسي والاستراتيجي في العراق اذا ما اراد بناء الدولة وتحقيق استقرارها واعادة هيبتها على الصعيد الاقليمي والدولي, ان يظل رهناً لواقع السياسة الداخلية وخلافاتها وتداخلاتها وانما عليه القفز على الواقع الداخلي.

إذ امتازت العملية السياسية في العراق بعد 2003 ، بطغيان سياسة التوافقات والتوازنات الحزبية والطائفية، وهي المحدد الرئيس لما يشهده العراق من تنازعات سياسية واجتماعية، ولما يعانيه المواطن العراقي من مشاكل الامن والاستقرار ([28]). ان تلك التوازنات التوافقية اوجدتها قوات الاحتلال الاميركي. فمع مجيء تلك القوات وتشكيل مجلس الحكم في تموز 2003 عمدت سلطة الاحتلال المؤقتة في اختيارها لأعضاء مجلس الحكم تقسيمة استناداً الى طائفة الاعضاء أو قومياتهم أو ديانتهم وهذا هو الاساس الذي سارت عليه الحكومات اللاحقة .

ومما لا شك فيه، ان هذه التوازنات التوافقية قد أسهمت بشكل فعال وكبير في تأجيج الصراعات الداخلية سياسياً واجتماعياً بالشكل الذيافقد العراق القدرة على تأدية أي دور من شأنه تحقيق مكاسب سياسية للبلد اقليمياً ودولياً. اذ من الناحية النظرية، على الاقل، ينبغي للسياسة الخارجية ان تعزز المصالح الوطنية، لكن العلاقات الخارجية والسياسة الخارجية تدار في المجتمعات المنقسمة بشدة مثل العراق أو في الواقع مثل(لبنان وسورية والبحرين واليمن اليوم والسودان ماقبل التقسيم)في كثير من الاحيان من جانب الدولة او من جانب الجهات الفاعلة غير الحكومية لتعزيز مواقفها السياسية في السياسة الداخلية (29) .

كذلك اوجدت هذه التوازنات والتوافقات داخل النظام السياسي العراقي ، حالة من التشنج الطائفي التي لا يزال العراق يعاني منها حتى اليوم. وبات هذا التشنج الطائفي يُغذى في كثير من الاحيان من مصادر خارجية كما ورد في تصريحات رئيس الوزراء التركي حول الابادة التي يتعرض لها السنة في العراق –حسب تعبيره– (30).

ت. (اقتصادياً) Economically، بعد عام 2003 توقفت خطط وبرامج التنمية في العراق بأشكالها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية ، كما انخفضت مستويات المعيشة

بصورة ملحوظة ، واصبح الاقتصاد العراقي مشلولاً ومنهكاً ، فضلاً عن تدهور الوضع الامني الذي انعكس سلباً على الاستقرار السياسي مما أثر في واقع التنمية التي تتطلب توافر حد ادنى من الاستقرار السياسي. إذ استشرت ظاهرة الفساد الاداري والمالي لتأخذ حجماً كارثياً بعد عام 2003 ، واصبح الفساد المالي والاداري يهدد مستقبل بناء الدولة ، وشكل مرتكزاً خطيراً لتخريب البلد اقتصادياً واجتماعياً (31) . كذلك فقد واجه العراق بعد عام 2003 ظاهرة خطيرة الا وهي البطالة ، وقُدرت بنحو 28،10 % من القوة العاملة بعد عام 2003 (32). اما القطاع الصناعي فقد نال نصيبه الاكبر من التدمير بعد الاحتلال ولاسيما المنشات الصناعية التابعة للقطاع العام والتي تُقدر بنحو 200 منشأة صناعية . وتم تعطيل اكثر من 60 الف مشروع صناعي بين صغير ومتوسط تابع للقطاع الخاص العراقي، بسبب سياسة الانفتاح على الاستيراد بدون تخطيط مدروس والتي كان لها التأثير السلبي على الصناعات الوطنية التي يقوم بها هذا القطاع (33). فضلاً عن، تردي القطاع الزراعي الذي كانت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي في عام 2000 تصل الى 14,4 % ، الا ان هذه النسبة انخفضت بعد عام 2003 لتصل الى 3,5 % في عام 2007 (34). ايضا، فأن انتاج النفط العراقي اصيب بأنخفاض حاد بالقياس الى ما كان عليه قبل 2003 ، اذ كان العراق قبل عام 2003 ينتج نحو 2,810 مليون برميل في اليوم ، اما بعد 2003 فقد انخفض الانتاج الى 1،378 مليون برميل في اليوم ، وحتى عام 2008 لم يتجاوز انتاج النفط في العراق اكثر من 2،281 مليون برميل فياليوم (35).

كذلك فان غياب الاستقرار الامني والسياسي اسهم في تغييب الاستثمار الاجنبي، والذي يُعد مفتاحاً لحل جميع العقد والمشاكل في البلاد . فالانتعاش الاقتصادي العراقي مرهون بحجم الاستثمار الاجنبي، فالاستقرار الامني يعني انتعاشاً اقتصادياً اكبر ومستثمرين اكثر، اما اذا ساء الوضع الامني فهذا يعني ان الشأن الاقتصادي سيتدهور بشكل كامل. كذلك الامر بالنسبة للشأن السياسي، فتأثيراتهُ وتداعياتهُ تُدخل الخوف لدى المستثمرين ما يدفعهم بالهروب باستثماراتهم خارج البلد بحثاً عن بيئة آمنة ومستقرة . (36)

ت. (عسكرياً) **Militarily**، تجدر الاشارة بدايةً الى ان القدرات العسكرية تُعد من أبرز العوامل المؤثرة على دور الدولة الخارجي في السلم والحرب (37).وفيما يخص القدرات العسكرية العراقية اليوم، فأنها تعاني من تدهور واضح لم يسبق له مثيل. اذ في عام 1978 بلغت تكلفة بناء وتنظيم وتسليح القوات المسلحة العراقية والمصاريف الدفاعية (3,6) مليار دولار، الا ان الاستنزاف الذي اصاب القوات العراقية اثر مشاركتها في الحروب ادى الى تراجع دور العراقي اقليماً (38).

ناهيك عن تدمير القوة العسكرية العراقية التقليدية في عام 2003 ، واعادة بنائها بهيكلية مفرطة في التواضع من حيث اعادة استيراد الاسلحة التقليدية من مناشيء شرقية قديمة، الامر الذي ادى الى تحول القدرات الدفاعية العراقية الى قوى امن داخلي غير قادرة حتى على ضبط الحدود ورد التجاوزات لقوى الاقليم الاخرى، ومن ثم تم اخضاع الامن الوطني العراقي الى جدلية الحماية الخارجية واسقاطاتها الداخلية ، وبمنظور راجح تحولت الدولة العراقية من مُهدد اقليمي الى دولة مُهددة حتى من قبل اضعف دول الجوار (الكويت مثلاً)(39).

لقد حاولت الحكومات العراقية المتعاقبة على السلطة منذ 2003 ان تعزز من قدرات الجيش العراقي ، واستطاع العراق من عقد مجموعة من صفقات السلاح مع عدة دول ، اهمها الولايات المتحدة (40). لكن هذه الصفقات في معظمها لم تدخل حيز التنفيذ الى يومنا هذا ، وهذا الأمر يعزى برأينا الى مخاوف الادارة الاميركية من تعزيز ودعم القدرات العسكرية العراقية .

ثانياً : المحددات الخارجية**limitationsExternal**

أ. (دولياً) **Internationally**، إذ نتيجة التداخل والتعقيد في الادوار الاقليمية لدول المنطقة ،بات صانعوا القرار السياسي في الولايات المتحدة الاميركية يخشون من تصاعد ادوار بعض الدول الى المستوى الذي يهدد المصالح الحيوية والقواعد العسكرية الامريكية في المنطقة ، وان صيغة التعامل مع هذه الادوار المحتملة في سياقات معادلة الامن الاقليمي اصبحت تحتاج الى المزيد من عمليات المراجعة والتقويم. وهنا تجدر الاشارة الى التداعيات الجيوسياسية والعسكرية والامنية لغزو العراق كونه بنظرهم –

صانعي القرار الاميركي – عُد خطأً استراتيجياً فادحاً ارتكبته الولايات المتحدة والغرب اخل بمعادلة التوازن الدولي والاقليمي وترك المنطقة تتعرض لمخاطر كبرى تمس وجود مصالح تلك الدول ومصالحها في المنطقة (41) .

إذ إنَّ التوازن الاقليمي لا يعمل بمعزل عن التوازن الدولي ، حيث ان تفاعلاته لا تجري على نحو مستقل عن تفاعلات التوازن الدولي ، بل ان الاخير يعتمد في استقراره وتغييره على الصراعات والتوازنات الاقليمية ، فضلاً عن ان القوى الكبرى غالباً ما تستثمر التوازن الاقليمي لدعم ورفد عناصر قدرتها وتأثيرها ونفوذها واستقرارها في النظام الدولي على نحو متزايد (42).

ولذلك يمكن القول إنَّ الدور الذي تمارسه الدولة على المستوى الاقليمي والدولي يستند على مجموعة من المتغيرات او المقومات الموضوعية والمجتمعية والخارجية .

ان الولايات المتحدة الاميركية اليوم تتحكم في العديد من القضايا الرئيسة التي تضع العراق في حاجة مستمرة للمساعدة الاميركية ومن ثم تمنع العراق من تأدية دور مؤثر اقليمياً، ومن هذه القضايا (43) :

أ. عدم نضج العملية السياسية وتبلورها إلى الحد الذي يحول دون إعطاء الولايات المتحدة مبررات للتدخل فيها، أو حتى من دون حاجة الكثير من أطرافها لتدخلها من حين إلى آخر وبهذا القدر أو ذاك لضبط ايقاعها.

ب. حاجة العراق للمساعدة في حماية أمنه من التهديدات والتحديات الخارجية ومكافحة الارهاب لحين إعادة تشكيل وتنظيم وتجهيز وتدريب قواته الأمنية من الجيش والشرطة.

ت. النفوذ الذي يتولد بالضرورة عن السلع والخدمات (العسكرية والمدنية) والاستثمارات الأمريكية المباشرة وغير المباشرة.

ث. عدم حسم البعض من المشاكل المهمة التي يواجهها العراق والتي لم يزل بمقدور الولايات المتحدة لعب دور مؤثر في مجرياتها مثل قضايا التجاوزات على حقوق العراق وقضايا الحدود معدولة الكويت والتعويضات التي تطالب بها بعض مؤسساتها وغيرها من الدول والشركات والمؤسسات.

كذلك فأنه من الممكن في المستقبل أنْ يؤدي العراق دوراً اقليمياً فاعلاً اذا ما ارادت الولايات المتحدة الاميركية ان يكون العراق طرفاً مؤثراً في معادلة التوازن الاقليمي في المنطقة .

ب. (اقليمياً)**Regionally**، فان من القيود التي تعيق الدور الاقليمي العراقي، هو الميراث الطويل من الخلافات، والاشكالات الامنية التي تحد من التعاون مع بعض الدول خاصة مع اتهام العراق للبعض منها بإيواء الاطراف المعارضة للعملية السياسية في العراق بعد **2003**. ويمكن رصد كثير من القضايا التي تُعد بمثابة قيود للتعامل ما بين العراق ودول الجوار، ومنها:

1. مع تركيا: مشكلة الاكراد ومشاكل التركمان والحدود والمياه.
2. سوريا: مشكلة المهجرين والمهاجرين واللاجئين وضبط الحدود.
3. الاردن: مشاكل ضبط الحدود وايواء المعارضين للعملية السياسية في العراق بعد **2003**.
4. الكويت: التعويضات والديون والحدود وحقول النفط.
5. السعودية : دعم الجماعات المتطرفة.
6. ايران : مشكلات الحدود والمياه وحقول النفط.
7. كذلك تدخل دول الجوار بالشأن الداخلي العراقي ، كالحال مع تركيا اليوم . الذي تحاول من خلاله تركيا ، زعزعة الوضع الداخلي واضعاف حالة التضامن الاجتماعي الذي يتسم به المجتمع العراقي بين مختلف فئاته (44) .

وبما ان الدور الاقليمي لأية وحدة دولية يتأثر بالمقومات والمحددات التي تم ذكرها سابقاً ، والتي ترتكز عليها الدولة في تعاملها الخارجي ، نتساءل حول ماهية الدور العراقي الاقليمي اليوم ؟.

What is the nature of the Iraqi regional role today?

للاجابة نقول: ان هناك عدة انماط من الادوار حسب مقومات ومحددات الدولة وحسب التفاعلات الاقليمية ، ومن ضمن هذه الادوار(45) :

اولاً: القائد الاقليمي الخصم أو المعارض (Opponent–Regional Leader): وفيه تقوم الوحدة الدولية بدور أشبه بوكيل الاعمال للنظام الاقليمي او المسئول عنه ، وهو غالباً ما يحظى بقبول او تأييد قطاع واسع في الاقليم ويواجه من يعارضون هذا الدور .

ثانياً: الحامي (Protector) : ويتمحور هذا الدور حول ادراك صانع القرار في الدولة المتطلعة للهيمنة بان لدولته دوراً خاصاً ، ومهما تؤديه من دور في النظام الدولي، فانها تبقى متطلعة للبحث عن نفوذ خاص في اقليم جيوبولتيكي اخر ، لحماية رعايا دول الاقليم في الخارج ، بالاضافة الى دعم المنظمات التي تتشارك المعتقدات الايديولوجية والعقائد التي يساندها المهيمن داخل نظامه الاقليمي والتي تقوي من نفوذه .

ثالثاً : المقاتل الاقليمي (Regional Combatant) :وهو دور تلجأ اليه الدولة المتطلعة للهيمنة الاقليمية وتقوم بالتلويح بأستخدام القوة العسكرية ضد الاطراف الاقليمية التي تتحدى نفوذه.

رابعاً : الوسيط (Mediator): إذ تقوم فيه الوحدة الدولية المتطلعة الى الهيمنة بالقيام بدور مركزي في تحقيق التسوية السلمية للمنازعات داخل المنظومة الاقليمية بين المساومين والاطراف التابعين ، عن طريق ارساء قواعد واعراف واجراءات اقليمية للتخفيف من وطأة الصراعات الاقليمية .

خامساً : الغير مرغوب فيه اقليمياً (Unwanted regionally): وفيه تكون الدولة الاقليمية محاصرة ومعزولة بسبب افتقارها الى الشرعية فتصبح ذات سلوك عدائي ، وقد تمتد عدم الشرعية هذه الى خارج نطاقه الاقليمي فتجعل منه منبوذاً دولياً ايضاً .

سادساً : المدافع عن القيم والمعتقدات (Defender of the values and beliefs) : وتكون الدولة في هذا المحور صاحبة ايديولوجية تسعى الى نشرها والدفاع عنها داخل الاقليم ، ويؤدي هذا الدور الى انقسام الاقليم الى قسمين متعارضين .

سابعاً : رجل البوليس (The policeman): وفي هذا الدور يكون المتطلع للهيمنة مستعداً لتقديم المساعدة العسكرية لنظام دولة مساومة او طرفية في الاقليم تواجه قلاقل او تهديدات عسكرية داخل اقليمها.

ثامناً : المحرر (**Liberator**): وهو يُعد امتداداً للدور السابق ، حيث يكون المتطلع للهيمنة مستعداً لتقديم المساعدة العسكرية والمعنوية لتنظيم ثوري او قوات مقاومة تحمل قيماً ومعتقدات يؤمن بها المحرر .

تاسعاً: المحرك الاقتصادي (**Regional Economic Motivation**): إذ يجد المتطلع للهيمنة في هذا الدور أنَّ ثمة واجباً اخلاقياً تجاه دول منظومته الاقليمية، يتمثل في سعيه نحو تطويرها اقتصادياً وتقنياً لتحقيق مصالحه الاستراتيجية المستقبلية، لا سيما اذا ما كانت خاضعة له وقتاً ما وتحمل في ذهنها ذكريات مريرة، مما يُرتب سوقاً واسعة لمنتجاته .

عاشراً: المستقل النشيط (**The Independent – Active**) : وهذا الدور عادةً ما تقوم به دولة حيادية ، إذ يرى صانع القرار أنَّ الوضع الحيادي يجعل دولته مستقلة في انتهاج سياستها الخارجية بعيداً عن أي ضغوط أو مصالح اجنبية، وان هذا الوضع يُكسبها مصداقية لدى الوحدات الدولية كافة .

وهنا نرى، بأن النوع الاقرب للوضع العراقي حالياً والذي يمكن اعتماده هو (الوسيط) **Mediator**، والذي يعني ان يضطلع العراق بدور مركزي في تحقيق التسوية السلمية للمنازعات بين المساومين والاطراف الاخرى عن طريق ارساء قواعد واعراف واجراءات اقليمية للتخفيف من وطأة الصراعات الاقليمية .

وممكن القول ايضاً ، إنَّ العراق اليوم يؤدي عدة ادوار ، منها : الوسيط داخل النظام الاقليمي ، دور المقاتل الاقليمي ضد عصابات داعش ، على امل البحث عن صيغة دور المستقل النشط مستقبلاً .

اما عن ماهية الاهداف التي يسعى الى تحقيقها الدور الاقليمي العراقي اليوم ، فنحسب ان المواد التي تنص على اداء اليمين الدستورية لعضو مجلس النواب في المادة (**50**) ولرئيس الجمهورية في المادة (**71**) ولرئيس واعضاء مجلس الوزراء في المادة (**79**) تفصح لنا عن الهدف المركزي والاساس وهو (والذي نوجزهُ بتصرف) :

- الحفاظ على استقلال العراق .
- الحفاظ على سيادة العراق .

- رعاية مصالح شعب العراق .
- الحفاظ على سلامة الارض والسماء والمياه والثروات .
- الحفاظ على النظام الديمقراطي الاتحادي .
- صيانة الحريات العامة والخاصة .

وطبقاً الى اهداف الدور العراقي التي تم بيانها ، يتوجب اليوم التخطيط لمنهاج عمل في السلوك الخارجي يسهم في استقرار الوضع في العراق وبناءه واعماره ودعم المنظومة الامنية وتسليحها والحد من العمليات الارهابية التي تاتي مدعومة من خارج العراق (46) .

اذ ان فاعلية الدور الاقليمي العراقي تزداد كلما استطاع تعزيز انماط سلوكه الخارجي لاحتواء المتغيرات الكابحة واستثمار المتغيرات الداعمة في ضوء التفعيل الاستراتيجي الشامل لكل وسائل سياسته الخارجية الرامية الى تحقيق الاهداف، وهذا الامر يتطلب السعي للوصول الى استراتيجية واساليب عمل جديدة تعتمد على قراءة جريئة للواقع والبيئة الدولية، وتنشط من أجل تصويب أي أخطاء رافقت العمل السياسي العراقي في الخارج، وتنطلق من تاكيد وحدة مركز القرار السياسي (47).

فالدفاع عن كيان الدولة العراقية ضد التهديدات الامنية والاقتصادية المختلفة ومواجهتها، هو هدف مركزي ينبغي الا يكون خاضعاً لأي مساومة حزبية أو سياسية وواجب أنْ نوفر له الامكانات والقابليات والقدرات كافة.

وهنا تجدر الاشارة الى ان تحقيق الاهداف التي سبق ذكرها ، لن يكون الا عبر توظيف الجهد الوطني بشكل واقعي وموضوعي ، على الصعيد الداخلي والمؤيد والمشفوع بتوافق أو اتفاق سياسي على مشروع وطني عراقي ، الى جانب انتهاج العمل السياسي رسماً وتخطيطاً وتنفيذاً ومتابعة ، عبر مأسسة الظاهرة السياسية العراقية ، وتحكيمها برؤية واضحة المعالم وليس الانشغال بردات الفعل المصحوبة بالانفعال ، الى جانب اعتماد مبدأ وحدة القرار وليس تعدده والاستناد الى التخطيط الاستراتيجي لدولة عراقية ، لهوية عراقية وليس صبغة حزبية او شخصية ، التخطيط الاستراتيجي المرتكز على قراءة الخارطة السياسية للعلاقات الاقليمية والدولية بشكل دقيق وذلك لن يكون الا باشراك

شريحة التكنوقراط ومؤسسات التفكير ، سعياً لايجاد البدائل التي من شأنها زيادة العراق والمصلحة العراقية منفعةً وحصانة .

(الـخــاتـمة)Conclusion

إنَّ الدور الاقليمي العراقي المرتقب يعتمد على قدرة صانع القرار العراقي في توظيف المقومات المادية والمعنوية ومواجهة المعوقات الداخلية والخارجية على احسن وجه ، وبالشكل الذي يؤمن تحقيق الاهداف المرجو تحقيقها. لذا من الضروري العمل على المستوى الداخلي والخارجي بشكل مدروس ومتزن من خلال انتهاج استراتيجيات مدروسة واضحة المعالم غايتها الاولى والاخيرة تحقيق أهداف المشروع الوطني العراقي وبناء دولة مؤسساتية ديمقراطية. ونرى بأنه بالإمكان ان يتم تحقيق ذلك اذا ما انتهجت الحكومة العراقية ما يأتي:

على المستوى الداخلي At the domestic level

1. حل جميع الخلافات السياسية بإرادة وطنية دون تدخلات خارجية، أو التقليل من هذه الخلافات.
2. اعادة بناء وتطوير المؤسسات العسكرية والامنية العراقية وبما يتوافق مع طبيعة التهديدات.
3. تحديد اولويات المشروع الوطني العراقي والعمل على توظيف جميع الموارد والامكانات لتحقيقه داخلياً وخارجياً .
4. وضع استراتيجيات واضحة المعالم لمعالجة القضايا الاقتصادية والامنية والسياسية.
5. الاهتمام بالمواطن العراقي ، من خلال بناء وتوفير الخدمات والبنى التحتية ومستلزمات المعيشة الاساسية .

على المستوى الخارجي At the external level

1. الاستفادة من العلاقة الجيدة مع الولايات المتحدة الاميركية وتسخير هذه العلاقة في خدمة ودعم مشاريع وخطط الحكومة العراقية سواء على الجانب الاقتصادي او السياسي او الامني .
2. انتهاج العراق سياسة خارجية تنأى عن التدخل بالشؤون الداخلية لدول الجوار .
3. المراهنة على المصلحة العراقية العليا. لأنَّ هذا الامر سيُبعد العراق عن سياسة الاحلاف الثنائية التي حتماً ستقود لمزيد من الصراعات على حساب التعاون المشترك . فالعراق لن يكون بمقدوره ان يؤسس حلف ثنائي معاير ان على حساب الدول الخمسة الاخرى، وهو ايضاً لن يكون قادراً على ان يتماشى مع مقاصد المصلحة الامريكية البعيدة الاهداف والمدى على حساب المصالح الاقليمية، لذلك الأصوب والأكثر حكمة وكياسة والأكثر أولوية لابد ان تكون المصالح العراقية .
4. انتهاج سياسة خارجية واحدة وليس سياسات خارجية متعددة ،لان هذا الامر سيعني التنسيق والتكامل بين مؤسسات السلطة التنفيذية والتشريعية وليست صارعها حول تحديد تخطيط السياسات وتنفيذها.
5. التعامل مع دول الجوار على اساس المصداقية والاحترام المتبادل ونبذ الخلافات والصراعات والتأكيد على نقاط الالتقاء والتفاهم المشتركة .
6. الابتعاد عن المحاور الدولية وتصارعها وتوظيف مبدأ التنسيق ما بينها وليس الاصطفاف لواحدة منها على حساب الاخرى . فالعراق دولة صغيرة وقابلياته وقدراته محدودة، ومن الطبيعي الا يكون قادراً على منع التأثيرات والتدخلات الخارجية (الروسية – الاميركية)، لكن بإمكانه توظيف مجهودات هذه الدول لمواجهة التهديدات والتحديات بما لا يضر المصلحة العراقية العليا.

لذلك ، فأننا نحسب أنَّ أي ابتعاد عن هذه الخطوط العامة سيقود الى الوهن في لعب دور اقليمي فعال. كذلك نرى ، انه من الضروري التمسك بمبدأ عدم تمذهب السياسة الخارجية او العلاقات الخارجية للعراق بل عرقنة هذه السياسة والعلاقات ، وايصال هذه

القناعات للدول المجاورة والتأكيد على ان هذه النظرة العقائدية المذهبية للمصالح هي ليست عنصر اساس من عناصر التفاعل والاعتماد المتبادل .

1أحمد، سمير نعيم، النظرية في علم الاجتماع، دار المعارف ، القاهرة، 1985 ، ص 27 .

2المصدر نفسه ، ص 32 .

3نفسه ، ص 36 .

4د. حامد ربيع ، الحرب النفسية في الوطن العربي ، دار الوسط ، بغداد ، 1989 ، ص 118 .

5محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، 1988 ، ص 57 .

6د. هاني الحديثي ، سياسة باكستان الاقليمية : 1971 – 1994 ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1998 ، ص 40 – 43 .

7د.اسماعيل صبري مقلد ، نظريات السياسة الدولية : دراسة تحليلية مقارنة ، منشورات ذات السلاسل ، الكويت ، 1987،ص 329.

8للمزيد يُنظر : محمد السيد سليم ، مصدر سبق ذكره ، ص 59 .

9د.كاظم هاشم نعمه ، عالم احادي القطبية ام متعدد الاقطاب ، مجلة افاق عربية ، السنة الثامنة عشر ، العدد 12 ، بغداد ، 1993 ، ص 41 وص42 .

10د. هاني الحديثي ، مصدر سبق ذكره ، ص 57 .

11توماس شلنج ، استراتيجية الصراع ، مركز الخليج للدراسات ، ط1 ، الدار العربية للعلوم ، ناشرون ، بيروت ، 2010 ، ص 11 – 12 .

12خطابالعاني،جغرافيةالعراقارضوسكانومواردهاقتصاديه , المكتبةالوطنية , بغداد , 1990 , ص9 .

13جيف سيمون ، عراق المستقبل ، السياسة الامريكية في اعادة تشكيل الشرق الاوسط ، ترجمة : سعيد العظم ، دار الساقي ، ط1 ، بيروت ، 2004 ، ص 324 .

14شيماء عادل القره غولي, أثر المتغير الايراني في العلاقات العراقية – التركية مرحلة ما بعدالحرب الباردة , رسالة دكتوراه غير منشورة , كلية العلوم السياسية , جامعة النهرين , بغداد 2006 ، ص 67 .

15توماس شلنج ، مصدر سبق ذكره ، ص 12 .

16سرمد العبيدي ، العراق : بوابة التغيير في الشرق الاوسط ، سلسلة الدراسات الاستراتيجية ، العدد 119 ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، بغداد ، 2011 ، ص 42 .

17محمد مراد ، السياسة الامريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الظرفي ، ط1، دار المنهل اللبناني ، بيروت ، 2009 ، ص 286 .

18بول سالم ، مصالح العراق وعلاقاته الخارجية المتشابكة ، مركز كانيغي للشرق الاوسط ، بيروت ، كانون الاول 2013 ، ص 7 وص9 .

19المصدر نفسه، ص 11 . للمزيد ايضاً حول الموضوع : مراجعة الدستور العراقي لعام 2005 .

20ستار جبار علاي وخضر عباس عطوان ، العراق : قراءة لوضع الدولة ولعلاقاتها المستقبلية ، دراسات استراتيجية ، ط 1 ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، 2006 ، ص 49 وص50 .

21د. سعد حقي توفيق ، العراق وسياسة حسن الجوار تجاه تركيا وايران ، مجلة العلوم السياسية ، العدد 41 ، السنة 21 ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، بغداد ، تموز 2010 ، ص 10 .

22 الدكتورةصباح نعاس شنافة ، استراتيجية السياسة الخارجية العراقية لما بعد 2003 ، دراسات دولية ، العدد 51 ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، بغداد ، د.ت ، ص 123.

23 د. إياد عبد الكريم مجيد ، الدبلوماسية العراقية حيال العالم العربي بعد 2003 ، جريدة الصباح الجديد .

http://www.newsabah.com/wp/newspaper/45881

24د. خضر عباس عطوان ، مستقبل دور العراق السياسي الاقليمي ، دراسات دولية ، العدد 33 ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ،. بغداد ، د.ت ، ص 148 .

[25]د. عبدالجبار احمد عبدالله، معوقات الديمقراطية في العالم الثالث ، مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 1995 ، ص 46.

[26]د. رياض عزيز هادي ، البرلمان في العراق،: دراسة للواقع وتأملات في المستقبل، بغداد ، 2005 ، ص 22.

[27]لمعلومات اكثر، ينظر : ارنت ليبهارت ، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة : حسن زينه ، الفرات للنشر والتوزيع ، بغداد – بيروت ، 2006 .

[28]التقرير الاستراتيجي العربي 2007 – 2008 ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، 2008 ، ص 223.

29 Iraqi foreign policy; actors and processes , Royal institute of international affairs , November 2012 . www.chathamhouse.org/sites/defult/files/public/research/middle%20east/1112iraq_summery.pdf.

30د. امنة محمد علي ، العراق ودول الجوار : سياسة الانفتاح وابعادها الاقتصادية ، دراسات دولية ، العدد 52 ، مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد ، بغداد ، نيسان 2012 ، ص 126 وص 127 .

31حامد عبيد حداد ، التداعيات الاقتصادية الاستراتيجية الامريكية في العراق ، مجلة دراسات الدولية ، العدد (43) ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، كانون الثاني 2010 ، ص 52 وص52 .

32د. احمد عمر الراوي ، سبل معالجة ظاهرة البطالة في العراق ، الحوار المتمدن ، العدد 2254 ، سوريا ، 2008 ، ص22 .

33احمد عمر الراوي ، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 ، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، 2009 ، ص 258 .

34حامد عبيد ، مصدر سبق ذكره ، ص 54 وص55 .

35محمد علي زيني ، الاقتصاد العراقي – الماضي والحاضر وخيارات المستقبل ، دار الملاك للفنون والاداب والنشر ، بغداد ، 2010 ، ص 299 .

36جريدة المشرق ، العدد 2290 في 12 شباط 2012 .

37مهند علي عمران ، اثر القوة والقدرة وحرية العمل في الاستراتيجية الشاملة للدولة : دراسة حالة المانيا الاتحادية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، بغداد ، 2003 ، ص 27–28 .

38Strategic Survey, the international institute for strategic studies, 1980-1981, p.56.

39 Washington national study , Dc. May 2001 , energy policy development, 8. P.122.

40 Iraq seen as major arms buyer by 2020, United press international, January 4, 2013.

41مادلين اولبرايت ، الجبروت والجبار ، ترجمة : د. عمر الايوبي ، ط1، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، 2007 ، ص 155 – 170 .

42ابراهيم ابو خزام ، الحرب وتوازن القوى : دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقاتها الجدلية بين الحرب والسلام ، الاهلية للطباعة والنشر ، عمان ، 1999 ، ص 25 .

43د. نبيل محمد سليم ، العلاقات الاميركية – العراقية على خلفية انتهاء امد اتفاقية سحب القوات الاجنبية من العراق ، دراسات دولية ، العدد 47 ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، بغداد ، د.ت ، ص 52 .

44د. امنة محمد علي ، العراق ودول الجوار : سياسة الانفتاح وابعادها الاقتصادية ، دراسات دولية ، العدد 52 ، مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد ، بغداد ، نيسان 2012 ، ص 126 – 127 .

45د. دنيا جواد مطلك ، الاقليمية الدولية الجديدة مابعد الحرب الباردة : دراسة انموذج اسيا – الباسفيك – ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، بغداد ، 2008 ، ص 32 – 34 .

46علي وجيه محجوب ، سياسة العراق الخارجية بعد عام ١٩٩٠ وافاق المستقبل (دراسة حالة) البعد الاستراتيجي في العلاقات العراقية– الامريكية، مجلة دراسات دولية، العدد (51)، سلسلة دراسات استراتيجية ، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد ، بغداد ، 2003 ، ص ج.

47المصدر نفسه.